E/ESCWA/GRID/2005/IG.2/3(Part I)
24 January 2005

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعلوم
الاقتصادية في بلدان منطقة الإسكوا
الدورة الرابعة
بيروت، ٨-٧ آذار/مارس ٢٠٠٥

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

متابعة تنفيذ توصيات الدورة الثالثة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعلوم الاقتصادية في بلدان منطقة الإسكوا

أولاً- أوصت الدول الأعضاء بدعوة الأمانة التنفيذية للإسكوا إلى إدراج أنشطة تدريبية في برنامج عملها لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. ويُشار هنا إلى الدورات التدريبية التالية التي تم إنجازها ضمن برنامج عمل فريق التجارة وقضايا منظمة التجارة العالمية.

١- تدريب نحو ٥٠ من المسؤولين التجاريين الرسميين في الدول الأعضاء في قضايا تجارة الخدمات وذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ (بالتعاون بين الإسكوا ومنظمة التجارة العالمية).

وتعود هذه الدورة مقدمة، حيث كانت هناك دورة أولية على التجارة في الخدمات خلال الفترة ٩-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وتهدف إلى صقل مهارات المفاوضين التجاريين وإعداد جيل جديد منهم. وقد تم تناول موضوعات تتعلق بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات مثل أشكال توريد الخدمات الأربع، وكيفية إعداد جداول الالتزامات للدول، والمفاوضات التي تجري في منظمة التجارة العالمية حول التجارة في الخدمات سواء أكانت مفاوضات ثنائية بشأن النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية، أو مفاوضات متعددة الأطراف. كما تطرقت الدورة إلى موضوعات كثيرة تهم تجارة الخدمات في الدول العربية، واتفاقية تجارة الخدمات العربية. وتم إجراء اختبارات للمشاركين في الدورة تضمنت العديد من القضايا المتعلقة بتجارة الخدمات. هذا وقد تم إجراء تقييم من قبل المشاركين في الدورة اتضاح منه أنها كانت ممتازة في الإعداد لها، وفي اختيار موضوعاتها، وفي الاستفادة من الخبراء، وكذلك في النشرات والمطبوعات التي تم توزيعها.

٢- تدريب نحو ٨٤ من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية في قضايا الملكية الفكرية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (بتمويل من القطاع الخاص)، جاءت بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

جاءت هذه الدورة استجابة لطلبات عديدة من قبل الدول العربية أرسلت إلى الأمين التنفيذي للإسكوا خلال زيارتها لدول المنطقة. ووجهت إلى الأمين التنفيذي استفسارات كثيرة تتعلق بكيفية حماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة ببراءات الاختراعات، والتأليف والنشر، والعلامات التجارية وكيفية التقاضي عندما تحدث سرقة لبراءات الاختراعات، وكيفية حماية الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت. ونظراً إلى أهمية هذا الموضوع للقطاع الخاص، فقد تم تمويله من خلال إحدى مؤسسات القطاع الخاص العربي بنحو ١٣٥ ألف دولار، تم إنفاقها على سفر وإقامة أثنتين أو ثلاثة مشاركين من القطاع الخاص من جميع الدول العربية لمدة ٦ أيام في بيروت، وتمويل سفر وإقامة ٤ من الخبراء الدوليين في مجال حقوق الملكية الفكرية ودفع أجورهم، وتمويل باحث مساعد لإعداد التقارير الخاصة بالدورة، وكذلك تمويل النشرات والمطبوعات التي تم توزيعها على السادة المشاركين.

وتناولت هذه الدورة المكثفة عدة موضوعات أهمها ما يلي: الأسرار الصناعية وحمايتها، وحقوق المؤلف، والعلامات التجارية، وبراءات الاختراعات. ولما كان المشاركون من القطاع الخاص في أشد الحاجة إلى معرفة هذه الموضوعات التي تؤثر على أعمالهم، فقد كان النقاش ثرياً مع الخبراء. وتناولت الدورة كذلك موضوع التقاضي والحصول على الحقوق التي تمت سرقتها، ويشير إلى أن الدورة استضافت عدداً من القضاة ليوضحوا تجاربهم في هذه القضايا. وقدمت دراسة حالات واقعية من الدول العربية حول حقوق الملكية الفكرية. وجرى تقييم الدورة من خلال المشاركين الذين أوضحوا أنها كانت ممتازة في الإعداد لها وموضوعاتها واختيار الخبراء الدوليين في مجال حقوق الملكية الفكرية، وفي النشرات والمطبوعات التي تم إعدادها وتوزيعها. وزعت شهادة إتمام هذه الدورة على المشاركين.

-٣- تدريب نحو ٥٠ من مسؤولي التجارة في الدول العربية على اتفاقية الصحة والصحة النباتية في أيار/مايو ٢٠٠٤ بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية.

تناولت الدورة اتفاقية الإجراءات والتدابير الصحية والصحة النباتية، وتم أيضاؤها تفصيلاً كونها تعد عائقاً أمام التجارة الدولية. كما أطلع المشاركون على ضرورة التمييز بينها وبين العوائق الفنية أمام التجارة. وتم تقديم دراسة حالات عديدة من دول العالم أوضحت ضرورة التأكيد من أن الإجراءات الصحية التي تستخدمها الدول ضد واردات معينة يجب أن تكون على أساس علمي واختبارات عملية. ودار نقاش بناء بين المشاركين والخبراء حول ما يمكن اتخاذه من إجراءات لحماية الصحة العامة في دول المنطقة. كما تم تدريب المشاركين على كيفية التعرف على الإجراءات بصورة واضحة. وتم تقييم الدورة من خلال استماراة أعدت لهذا الغرض وأشار المشاركون فيها إلى الأهمية القصوى للتعرف على الجوانب المختلفة لاتفاقية الحالات العملية التي عرضت فيها.

-٤- تدريب نحو ٥٠ من مسؤولي التجارة في الدول العربية على قضايا تسهيل التجارة في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية.

عالجت ورشة العمل التدريبية هذه موضوعاً في غاية الأهمية وهو تسهيل التجارة من خلال إزالة المعوقات التي تواجهها. وشارك فيها ممثلون من الجهات المختصة في الدول العربية مثل مصلحة الجمارك والتقييم الجمركي والموانئ والمطارات. وجرى عرض تفصيلي لموضوع تسهيل التجارة وأهمية انساب السلع بين الدول، والإجراءات والتعقيبات الروتينية وغيرها، والتي يلزم اتخاذها للإفراج عن السلع المستوردة، أو الإجراءات الخاصة بالتصدير. كما تم إلقاء الضوء على حالات من دول العالم تمكنت من تبسيط الإجراءات وتخفيفها وتخفيض الوقت والنفقات. وحيث أن هذا الموضوع مهم الدول العربية، خاصة في إطار إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد جرى نقاش متميز بين المشاركين والخبراء حول ضرورة

تحفيض الأوراق الالزمة لإنها الإجراءات وتحفيض الوقت للمصדרين والمستوردين. وقد ظهرت أهمية هذه الدورة في نتائج تقييمها والتي أوضحت أنها تميزت بالإعداد الجيد والخبراء المتميزين والمناقشة الرفيعة المستوى.

هذا ولم يتم تدريب الإعلاميين، نظراً إلى محدودية الميزانية، وستسعى الأمانة التنفيذية لتدبير التمويل اللازم من مصادر خارجة عن الميزانية العادية.

ثانياً- أوصت الدول الأعضاء بدعوة الأمانة التنفيذية للإسكوا لمتابعة التطورات التي تشهدتها المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية، وإعلام الدول الأعضاء بها بانتظام بعد ترجمة الوثائق إلى اللغة العربية. وتتجدر الإشارة هنا إلى أن فريق التجارة وقضايا منظمة التجارة العالمية يقوم بمتابعة منتظمة ومستمرة لكل القضايا، وفيما يلي بعض الأمثلة عن ذلك:

- ١ إعداد تقرير عن فشل المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، والذي عقد في مدينة كانكون بالمكسيك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وهذا التقرير متاح لمن يرغب في الحصول عليه.
- ٢ إعداد تقارير عما تم التوصل إليه في صفقة تموز/يوليو ٢٠٠٤، نشرت تباعاً وباللغة العربية على صفحة الإنترنت الخاصة بالتجارة العالمية في الإسكوا.
- ٣ إعداد التقرير النهائي لصفقة تموز/يوليو ٢٠٠٤ والذي ترجم إلى اللغة العربية ونشر على صفحة الإنترنت، وسوف يتم توزيعه على المشاركين في هذه الدورة.
- ٤ تنشر كافة تقارير الاجتماعات على صفحة الإنترنت باللغة العربية.

ثالثاً- أوصت الدول الأعضاء بأن تقوم الدول الأعضاء بموافقة الأمانة التنفيذية للإسكوا بمقترناتها المتعلقة ببرنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٤ في مجال التجارة الخارجية والعلوم الاقتصادية في موعد أقصاه ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣. ونظراً إلى أنه لم يتم تسلم آلية مقترنات من الدول الأعضاء، يجري حالياً تنفيذ البرنامج الذي أقرته اللجنة الوزارية للإسكوا في اجتماعها في تموز/يوليو ٢٠٠٣.

رابعاً- أوصت اللجنة بأن تدعى الدول الأعضاء إلى موافاة الإسكوا بآرائها ووجهات نظرها حول الأنشطة المختلفة التي تنفذها الإسكوا على صعيد تحرير التجارة الخارجية والعلوم الاقتصادية، إلا أنه لم يتم تلقي أي أراء أو أفكار أو مقترنات من الدول الأعضاء. كما قامت الأمانة التنفيذية بإرسال خطابات في آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى الدول الأعضاء للإستفسار عن أهم التشريعات والقوانين ذات العلاقة والتي تم سنها في الفترة الأخيرة، وكذلك أهم التطورات التي تشهدتها المنطقة. وتلقت الإسكوا إجابات من أربع دول فقط هي: دولة قطر، ومملكة البحرين، وسلطنة عمان، والجمهورية اليمنية.

خامساً- أوصت اللجنة بالتأكيد على أهمية تشكيل لجان وطنية من القطاعين العام والخاص لدعم وتعزيز عمليات التفاوض حول القطاعات المختلفة، على أن تسهم الإسكوا والدول الأعضاء ذات الخبرة بتقديم الخدمات الفنية لبناء القدرات المؤسسية في هذا المجال. وهنا يمكننا استطلاع الأوضاع في المنطقة من خلال المسؤولين في الدول الأعضاء في هذا الاجتماع. أما بالنسبة إلى دور الإسكوا فإنه يأتي استجابة لطلب الدول الأعضاء.

سادساً- أوصى ممثلو الدول الأعضاء بالتأكيد على ضرورة تحديد نقاط اتصال في الدول الأعضاء خاصة بهذه اللجنة وعلى مستوى متخصص. وكان من المفروض أن تبلغ الإسكوا بتلك النقاط فور انتهاء اجتماع الدورة الثالثة، إلا أنه حتى الآن لم تتفق الأمانة التنفيذية للإسكوا أي ترشيح من الدول الأعضاء لنقاط الاتصال. ويمكن أن يتم ذلك في الدورة الحالية.

سابعاً- عقد دورات اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعلوم الاقتصادية في بلدان منطقة الإسكوا سنوياً بدلاً من كل سنتين، إلا أنه لم تتم الموافقة على ذلك في اجتماع اللجنة الوزارية للإسكوا الذي عقد في ٢٤ و ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٣.